شهد القرن الحادي والعشرين تحديات عالمية واسعة في عالم الاقتصاد كانتشار تقنية المعلومات وشبكات الانترنت، وبروز منظمة المواصفات العالمية (ISO) التي اخذت نصب اعينها بأن الجودة (quality) سلاحاً تنافسياً متميزاً تتقوى بمقتضاه كل متطلبات التطور والتنمية المستدامة. يتطلب نظام إدرة الجودة الشاملة جهوداً كبيرة وطويلة المدى تشمل اعادة التركيز على رغبات كل مؤسسات المجتمع، تطوير انظمة العمل بروح الجماعة، تعميق روح الفريق بدلاً من اتباع الهيكلة الفردية، والعمل بمنظور الرؤيا الطويلة الامد بدلاً من الاصلاحات والحلول الفورية. كما يهدف نظام الجودة الشاملة إلى تحديد الاعمال التي لها علاقة مباشرة بالجودة مع تحديد المسؤوليات والصلاحيات للافراد واقامة علاقات تعاونية فيما بينهم وكذلك على تأسيس آلية منظمة لتكامل الوظائف داخل المؤسسة كلها.

أصبح استخدام نظام الجودة الشاملة في عملية التطوير الإداري من الركائز البالغة الاهمية لاحداث التطورات الإدارية الحديثة، وبناء الهياكل التنظيمة السليمة القادرة على مواجهة التحديات كالتغييرات في بيئة العمل المحيطة. كما يقوم نظام الجودة الشاملة بمعالجة المشاكل والصعوبات الإدارية، التي تواجه التطوير الإداري كالانحرافات والاخطاء الإدارية فضلاً عن غياب الاساليب القيادية الديمقراطية، وانتشار الاهمال وعدم الثقة، والتضخم الوظيفي، واستخدام الروتين الإداري التقليدي، وغياب التنسيق بين الاقسام الإدارية، واتباع السرية وعدم الشفافية.